



The Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Chairperson-Rapporteur of the Working Group on the issue of discrimination against women and girls and with reference to the latter's letter dated 30 August 2021 regarding a questionnaire on girls' and young women's activism, has the honour to submit the feedback from the concerned Omani authorities.

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman avails itself of this opportunity to renew to the Chairperson-Rapporteur of the Working Group on the issue of discrimination against women and girls the assurances of its highest consideration.



*Chairperson-Rapporteur of the Working Group on the issue  
of discrimination against women and girls  
Office of the High Commissioner for Human Rights*

فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات  
 استبيان حول نشاط الفتيات والشابات  
 أولاً : طبيعة وطرائق واتجاهات نشاط الفتيات والشابات

١. ما هو الإطار المعياري المتعلق بمشاركة النساء والفتيات في الفضاء المدني ونشاطهن؟  
 استطاعت السلطنة تمكين المرأة العمانية في مختلف المجالات التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ورسمت السياسات والخطط الوطنية، ووضعت القوانين اللازمة لتفعيل دورها في التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية والعامة، فينطلق الإطار المعياري لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة من تلك القوانين والسياسات التي وضعت لتمكينها وحمايتها.

ومن أهم تلك القوانين نوضحها في الجدول الآتي:

م	القانون	الملاحظات
١	النظام الأساسي للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢١/٦	حيث أكد النظام الأساسي على كفالة الدولة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في شتى المجالات، وأن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة. ووضح ذلك في المادتين (١٥) و(٢١).
٢	قانون مجلس عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧).	أكد نظام مجلس الدولة والشورى على حق المساواة بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية.
٣	قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٢٩)	ضمن حقوق المرأة المدنية مثلها مثل الرجل.
٤	قانون انتخاب أعضاء مجلس الشورى بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٥٨).	لم يميز بين المرأة والرجل في حق الترشح والانتخاب في مجلس الشورى.
٥	قانون مزاوله مهنة الطب البشري وطب الأسنان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/٢٢) ولائحة الاعمال اللازمة لمهنة الطب	ضمن حقوق المرأة المهنية والصحية.



٦	قانون تنظيم وزارة الخارجية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٣٢	نظم شروط تولي وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي، والوظائف المتصلة بتمثيل السلطنة لدى الهيئات والمنظمات الدولية، دون أن يكون ثمة تمييز بين الرجل والمرأة.
٧	قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٩٩٧/٣٢)	جاءت مواده منصفة لأحوال المرأة وحقوقها
٨	قانون التفسيرات والنصوص العامة لسنة ١٩٧٣ نصت المادة (٣) منه على أنه "الكلمات التي تدل أو تشير إلى الذكر تشمل المؤنث، ضمير الذكر، الظاهر والمستتر، يشمل المؤنث" وفي ضوء هذه المادة فإن التشريعات العمانية وإن كانت ترد بصيغة الذكر، إلا أن ذلك يشمل بموجبه الذكر والمؤنث	فلا يوجد تشريع يتصل بالذكور دون الإناث فكل تشريع في السلطنة يشمل الرجل، يشمل المرأة بحكم اللزوم ما لم ينص القانون في بعض الأحيان على خلاف ذلك.
٩	قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/١٢٠) ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠١٠/٩)	ضمن قانون الخدمة المدنية للطرفين (المرأة والرجل) تحقيق العدل والمساواة كما أورده النظام الأساسي للدولة.
١٠	قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٣/٣٥) وتعديلاته بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١١/١١٣)	أفرد قانون العمل العماني باباً خاصاً لتنظيم تشغيل المرأة، حيث جاء في الفصل الثاني من الباب الخامس في المواد من (٨٠) وحتى (٨٦) القواعد والأحكام التي تتعلق بتشغيل النساء.
١١	قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٨٤/٨٧) وتعديلاته	كفل للمرأة الرعاية والحماية الاجتماعية، ومنح للمرأة الأرملة والمطلقة والبنات غير المتزوجة، والسنة، والمهجورة حق الاستفادة من معاش الضمان الاجتماعي.
١٢	قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩١/٧٢)	ساوى القانون بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالحقوق القانونية سواء أكانت استحقاقات معاش الشيخوخة أم العجز أم الوفاة، أم استحقاقات إصابات العمل والأمراض المهنية، كما كرمها بالامتيازات والزايا التي خص بها المرأة دون الرجل لاعتبارات اجتماعية راعاها المشرع.

كفل المشرع للمرأة ممارسة أية مهنة حسب القوانين مثلها مثل الرجل، والحق في تملك قطعة أرض سكنية.	الحق في التملك والتجارة وممارسة المهن المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٥	١٣
حق المرأة في الحصول على جواز السفر دون أخذ موافقة ولي الأمر.	تعديل نص المادة (١٢) من قانون جواز السفر العماني، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/١١).	١٤
أتاح للمرأة حق الترشح لعضوية مجلس إدارة غرفة و تجارة عمان.	قانون غرفة تجارة وصناعة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٢٢)	١٥
كفل للمرأة حق الانتساب إلى الجمعيات الأهلية وفقاً لنظام تأسيس تلك الجمعيات.	قانون الجمعيات الأهلية صدر مرسوم سلطاني رقم (٢٠٠٠/١٤)	١٦

كما تسترشد السلطنة بشأن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية والعامية بمجموعة من المعايير الدولية، حيث انضمت السلطنة إلى عدد من الاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بالمرسوم السلطاني (٢٠٠٢/٨٧)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالمرسوم السلطاني (٢٠٠٥/٤٢)، واتفاقية حقوق الطفل بالمرسوم السلطاني (٩٦/٥٤) و(٩٦/٩٩)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمرسوم السلطاني (٢٠٠٨/١٢١) وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة، كما أن السلطنة حريصة على تحقيق المبادئ التي وردت في منهاج عمل بيجين، والاتفاقيات المعنية بشأن المساواة بين الجنسين لمنظمة العمل الدولية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وانضمت السلطنة مؤخراً إلى:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمرسوم السلطاني (٢٠٢٠/٤٦).
- اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة بالمرسوم السلطاني (٢٠٢٠/٤٥).
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بالمرسوم السلطاني (٢٠٢٠/٤٤).



٢. ما هي السمات الرئيسية لمشاركة النساء والفتيات الناشطات في الحياة السياسية والعامية في سياقك الوطني؟ يرجى التوضيح، على وجه الخصوص، من حيث:

- قضايا محددة (المجالات المواضيعية التي تشارك فيها الفتيات والشابات في الغالب)
- لا يوجد إطار محدد لمناقشة موضوعات المرأة والمجتمع إذ إن لها حرية الاختيار في مناقشة أي موضوع حيث كفل النظام الأساسي للدولة حرية التعبير وإبداء الرأي لجميع المواطنين دون تمييز كما جاء في مواد النظام الأساسي للدولة.
- الجهات الفاعلة والسلطات السياسية التي يتعاملن معها في الغالب.
- تتعامل المرأة مع جميع القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وجميع الجهات العامة والخاصة والهيئات العامة والمجتمع المدني والبرلمان العماني (مجلس الدولة، ومجلس الشورى).
- مستويات المشاركة (الشعبية، المحلية، الوطنية، الدولية).
- تشارك المرأة العمانية في جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية، ومنها مشاركتها في أنشطة المجتمع الأهلي وجمعيات المرأة العمانية البالغ عددها ٦٥ جمعية حتى نهاية عام ٢٠١٩م لتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في جميع ولايات السلطنة.
- فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في مجالس إدارة مختلف الجمعيات الأهلية والمهنية، إذ ترأست عدداً من الجمعيات الأهلية كجمعية دار العطاء الخيرية، وجمعية التدخل المبكر، وجمعية الأطفال أولاً، وجمعية رعاية الأطفال من ذوي الإعاقة، والجمعية العمانية للسرطان.
- إضافة إلى أن ١٠٪ من أعضاء مجلس عُمان من الإناث، وفق الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.
- بالإضافة إلى ذلك مثلت المرأة في كثير من المجالس واللجان الوطنية كمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، ومنتدى رائدات الأعمال، واللجنة العمانية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للشباب، واللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، وفي لجان الولايات المختلفة.
- أما مشاركتها الدولية فعلى الصعيد الدبلوماسي سجلت المرأة العمانية حضوراً في الحياة العامة، إذ بلغت نسبتهن ضمن السفراء العمانيين بالخارج ٧٪، بالإضافة إلى مشاركتها في المنظمات الدولية، وقد شغلت المرأة العمانية مناصب مرموقة، منها انتخابها نائبة لرئيس لجنة التنسيق للنساء البرلمانيات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.



- كذلك، مثلت المرأة السلطنة في عدد من المنظمات الدولية، ومنها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومندوبية السلطنة الدائمة لدى الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية بجنيف.

■ المساحات الرئيسية للمشاركة (مثل المدارس، والمجتمع، ووسائل الإعلام، والمنصات على الإنترنت، وما إلى ذلك).

- المشاركة متاحة للمرأة العمانية في جميع المجالات المذكورة على مستوى الاستفادة والتنفيذ، ورسم السياسات ووضع التشريعات، وقد أوضحت الإحصاءات الوطنية تطور مشاركة المرأة في مجالات التعليم، والإعلام، والنفاذ على الإنترنت، والمشاركة المجتمعية، وبالإضافة إلى ريادة الأعمال والتسويق لها عبر وسائل التواصل الاجتماعية المتاحة، كما أوضحت أن المرأة العمانية تفوق الرجل من حيث الاستفادة من تلك الخدمات.

٣. ما هي أشكال وطرائق مشاركة الفتيات والشابات في النشاط في السياق الوطني الخاص بك؟ يرجى تقديم معلومات عن أي هياكل قائمة (رسمية وغير رسمية وكيف تعمل)؟

تشارك المرأة العمانية في جميع القطاعات التنموية عن طريق التعليم والتدريب والعمل وفي الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وقد عمدت الجهات المعنية بالمرأة ومنها وزارة التنمية الاجتماعية إلى تعزيز مشاركة المرأة العمانية من خلال تطوير برامجها الإدارية والفنية والاجتماعية والخدمية في مختلف المستويات، كما تم إنشاء العديد من الآليات في السلطنة للاهتمام بالمرأة والعمل على تحقيق المزيد من التقدم والرقي لها في كافة المجالات التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والرياضية كل جهة لها اختصاصاتها ومجال عملها. ومن أهم هذه المستويات نوجزها في الآتي:

#### المستوى الهيكلي والإداري

يتضمن الهيكل الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية عدداً من الدوائر والأقسام واللجان المتخصصة بتعزيز مشاركة المرأة العمانية وتمكينها في الأنشطة، ومن ضمن هذه الدوائر واللجان:

- دائرة شؤون المرأة: تتبع المديرية العامة للتنمية الأسرية، حيث تعمل على تمكين المرأة في التنمية المستدامة وتوعيتها وتثقيفها في شتى الميادين الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسية، والقانونية، وتختص بتنمية إمكانات المرأة ومهاراتها بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في برامج التنمية وشؤون حياتها الأسرية والمجتمعية، وتخطيط وتنفيذ البرامج الموجهة لها، وتوفير الدعم والتدريب اللازم، واقتراح الدراسات والبحوث حول المرأة ودورها في المجتمع، ومتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة أي عضويتها في العديد من اللجان الإقليمية والعربية المعنية بشؤون المرأة.



- دائرة الحماية الأسرية: تتبع المديرية العامة للتنمية الأسرية تعنى بتوفير الحماية والرعاية للحالات المعرضة للإساءة والعنف سواء امرأة أو الطفل أو حالات الإتجار بالبشر.
  - دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية: تتبع دوائر المديرية العامة للتنمية الأسرية وتعمل على تقوية وتعزيز الأسرة ودعم جهودها في مواجهة مختلف المشكلات ذات الطابع النفسي الاجتماعي التي تهدد كيان الأسرة وتماسكها في ظل التحديات والتغيرات المتسارعة التي تواجهها الأسرة على جميع الأصعدة الاقتصادية والتربوية والاجتماعية ، وذلك من خلال تقديمها لخدمات التوجيه والإرشاد لمن يحتاجها من أفراد وأسر.
  - دائرة تنمية وتمكين الأسرة: تتبع المديرية العامة للتنمية الأسرية ، وتعمل على تمكين أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود وتحويلهم من أسر معتمدة على الضمان الاجتماعي إلى أسر منتجة.
  - المديرية العامة للتنمية الاجتماعية بمحافظات السلطنة: وهي مديريات إقليمية منتشرة في جميع محافظات السلطنة تعنى بشؤون المرأة والطفل والأسرة من خلال دوائر التنمية الأسرية وأقسام التنمية الأسرية وشؤون المرأة والطفل بمختلف المحافظات.
- كما تم تشكيل عدد من اللجان الوطنية والتي تضع ضمن سياساتها الاهتمام بقضايا المرأة والطفل والأسرة وهي:
- اللجنة العمانية لحقوق الإنسان: بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٨/١٢٤)م تعنى بحقوق الإنسان وتهدف إلى تعزيز التعاون المثمر والبناء بين السلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتشكل اللجنة من ممثلين للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
  - اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر: وفق المادة (١١) بالرسوم السلطاني (٢٠٠٨/١٢٦)م حيث وضعت خطة سنوية لرفع وعي المواطنين والقيام بجميع الحماية اللازمة لهم وللمقيمين من خطر الاتجار بالبشر.
  - اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة: صدر نظامها بالرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/١٢) وهي جهة معنية برسم السياسات والبرامج العامة لرعاية الأسرة في مختلف المجالات المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفل، وقد تمت مراجعة دور ومهام اللجنة بناءً على القرار الوزاري رقم (٢٠١٢/١٤٦) بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لنظام اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، وبالقرار الوزاري رقم (٢٠١٢ /٣٠٠) بشأن الأمانة الفنية لها.



- لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: بهدف متابعة تنفيذ اتفاقية سيداو شكلت السلطنة ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية لجنة وطنية ترأسها وزيرة التنمية الاجتماعية، تعمل هذه اللجنة على نشر الاتفاقية من خلال البرامج والأنشطة التي تنفذها دائرة شؤون المرأة وأعضاء اللجنة، بالإضافة إلى إعداد التقارير الدورية المتعلقة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

- اللجنة الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة: تعنى هذه اللجنة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، تعمل هذه اللجنة على إعداد الخطة العامة لرعاية وتأهيل المعاقين من الجنسين، ووضع البرامج الخاصة برعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم والنهوض بمستواهم، وتعزيز الخطط والبرامج المتعلقة بالتنوعية بجميع أنواع الإعاقة والوقاية منها.

كما أوجدت السلطنة عدد من الآليات الوطنية المعنية بالمرأة نذكر منها:

- دائرة تنمية المرأة الريفية التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية وموارد المياه: التي تعمل على تنمية وتطوير المرأة الريفية من خلال تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة الهادفة إلى تنمية دور المرأة في المجتمع الريفي وإبراز دورها الإنتاجي حتى يساهم بشكل كبير في الدخل الاقتصادي للأسرة العمانية.

- دائرة الرياضة النسائية التابعة لوزارة الثقافة والرياضة والشباب: التي تهتم بكافة البرامج والأنشطة الرياضية الملائمة للفتيات.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات: الذي يوفر البيانات الاحصائية موزعة حسب النوع الاجتماعي لكافة الجهات المختصة وضمن الهيكل التنظيمي للمركز دائرة للإحصاءات المجتمعية يوجد بها قسم إحصاءات النوع الاجتماعي.

- دائرة الإرشاد النسوي التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية: التي تهتم بالنهوض بمستوى المرأة دينياً وغرس القيم في الأسرة وإبراز دورها في بناء المجتمع والنهوض به.

- جمعيات المرأة العمانية: هي المؤسسات الاجتماعية الأكثر وجوداً في الحياة الاجتماعية في المجتمع العماني سواءً من حيث العدد أو الانتشار الجغرافي، وتستقطب أعداداً كبيرة من النساء اللائي يمثلن العضوات لتلك الجمعيات ويساهمن إسهاماً كبيراً في تفعيل دور العمل النسائي التطوعي من خلال المشاركة والاستفادة من الفعاليات التي تنظم بهدف تنمية المجتمع المحلي، وبلغ عدد هذه الجمعيات بنهاية عام ٢٠٢٠ (٦٥) جمعية.

- كما أن هناك مشاركات كبيرة على مستوى التعليم والصحة والاقتصاد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في المجالس البرلمانية في جميع لجانها.





٤. ما هي الاتجاهات والحركات الرئيسية التي تؤثر على مشاركتهم في النشاط في بلدك أو منطقتك؟

- رغبة المرأة وميولها هي المحرك الأساس في اختيار ما يناسبها من موضوعات للمشاركة بها دون تدخلات أو تأثير من أي طرف.

٥. ما هي الأمثلة الإيجابية والمهمة لنشاط الفتاة من حيث - التعبئة الاجتماعية والتغيير

يوجد عدد من المبادرات والمشاركات النسائية في العمل الاجتماعي، ووجود عدد من النساء القياديات ومنهن رئيسات جمعيات المرأة العمانية التي بلغ عددها الآن ٦٥ جمعية تنتشر في جميع ولايات السلطنة.

وتعد جمعيات المرأة العمانية مؤسسة اجتماعية ثقافية تطوعية تسعى إلى النهوض بالمرأة العمانية في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعمل على توسيع قاعدة العمل النسائي التطوعي عددياً وجغرافياً.

وبرزت عدد من الجمعيات الأهلية الأخرى التي تميزت برئاسة نساء عمانيات منها.

- جمعية الأطفال أولاً.
- جمعية رعاية الأطفال المعوقين.
- جمعية التدخل المبكر.
- جمعية دار العطاء.
- جمعية الرحمة لرعاية الأمومة والطفولة.
- الجمعية العمانية للسرطان.

-التأثير على السياسات والتشريعات

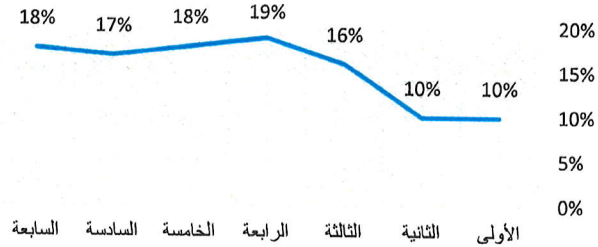
للمرأة العمانية دور في صناعة القرار والمشاركة في رسم السياسات والخطط الوطنية وتحديث العديد من القوانين ومراجعاتها، وبرز هذا التأثير أكثر من خلال تقلدها ل مناصب قيادية لمؤسسات مهنية وتعليمية كرئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية سابقاً، وتقلدها وزيرة للاتصالات والتقنية سابقاً، ووزيرة للتعليم العالي، ووزيرة للتربية والتعليم، ووزيرة للتنمية الاجتماعية، وثلاث وكيلات، ورئيسة الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى عضويتها في مجلس



الدولة التي بلغت نسبتها ١٨٪ من مجموع الأعضاء، وعضويتها بمجلس الشورى أمّا بالنسبة لتمثيل المرأة في المجلس البلدي فبلغت نسبة مشاركتها ٢٪ في الفترة الأولى (٢٠١٥-٢٠٢١)، وارتفعت نسبة تمثيلها في الفترة الثانية (٢٠١٦/٢٠٢٠) لتبلغ ٣٪. كما كان للمرأة دور في إعداد رؤية عمان ٢٠٤٠.

### يوضح الشكل (١) تطور العضوات في مجلس الدولة:

الشكل البياني ١: تطور العضوات بمجلس الدولة حسب الفترات



### - التنمية الشخصية والتمكين (لفتيات والشابات)

توجد نماذج عدة في مجال التمكين نذكر أهمها:

- تمكين المرأة الريفية: لأهمية دور المرأة الريفية بالسلطنة خصصت وزارة الزراعة والثروة السمكية أقساما في المديرية العامة للثروة الزراعية والحيوانية والسمكية بمحافظات السلطنة، هدفها تقديم برامج تعنى بتمكين المرأة وتدريبها، ودعمها، في العمل الزراعي، والحيواني، وتمكين المشغولات الحرفية السعفية، والسعي لإبراز دورها الإنتاجي تقديراً لدورها في تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز مشاركتها في المهرجانات السنوية لترويج العسل والتمور العمانية، ودعمها في تجهيز وتعبئة وتغليف التمور، بالإضافة إلى تأهيل حظائر الحيوانات، وتوفير آلات فرم وطحن المخلفات الزراعية ومعدات الحلب الآلي، والفقاسات الأتوماتيكية، والأدوات اللازمة لرعاية الحيوانات.



- تمكين المرأة الحرفية: بلغت نسبة النساء المشاركات في الصناعات الحرفية ٨٨ ٪ من إجمالي الحرفيين في عام ٢٠١٨م، وقد كان للهيئة العامة للصناعات الحرفية دوراً كبيراً في تقديم الدعم والتدريب لهذه الفئة.
- تمكين المرأة في تبني المشروعات الاقتصادية: تم افتتاح مشروعات اقتصادية في التجميل والخياطة وغيره، وتدريب عدد من النساء في مجال إعداد دراسة الجدوى والحاسبة لتعزيز قدراتها، وبلغت نسبة رائدات الأعمال المسجلات في الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٢٨ ٪ من إجمالي المسجلين، والتحقّت مجموعة من النساء بمشروعات سند لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلغت نسبة المستفيدات من صندوق رفق ٣٤,٥ ٪ من إجمالي المستفيدين حتى عام ٢٠١٨م. وفي إطار حماية رائدات الأعمال العاملات لحسابهن، فقد شمل نظام التأمينات تغطية هذه الفئة ومن في حكمهم، فبلغت نسبة المؤمن عليهن في النظام ٤٣,٥ ٪ لعام ٢٠١٩م. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء منتديات لرائدات الأعمال تابعة لغرفة تجارة وصناعة عمان.

#### ثانياً: عوامل التمكين والممارسات الجيدة

١- ما هي أطر التضامن والدعم المتوفرة في سياقك الوطني لتعزيز نشاط الفتيات والشابات؟ يرجى تقديم أمثلة محددة عن أي دور إيجابي لما يلي:

#### - السياسة القانونية والأطر المؤسسية

وجود التشريعات والقوانين الداعمة لمساهمة المرأة العمانية والتي تكفل لها حقوق مشاركتها في جميع مجالات الحياة، كما نصت عليه مواد المبادئ الموجهة لسياسة الدولة النظام الأساسي للدولة فنصت المادة (١٣) في المبادئ السياسية " إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة، والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام، ورعاية المصالح العليا للوطن".

في المبادئ الاقتصادية نصت المادة (١٤) "تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية، والتعاون والتوازن بين النشاطين العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على الفقر، وذلك على النحو الذي يبيّنه القانون".

وفي المبادئ الاجتماعية أكدت أكثر من مادة تحقيق العدل والمساواة بين المواطنين حيث نصت المادة (١٥) أن " العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعائم للمجتمع، تكفلها الدولة " و" الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتعمل الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها، وتكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وتلتزم برعاية الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب والنساء، وذلك على النحو الذي يبيّنه القانون".



وأكدت على ذلك المبادئ الثقافية في المادة (١٦) "تكفل الدولة استقلال الجامعات، وتيسير القبول للتعليم العالي أمام الجميع على قدم المساواة على أساس الكفاءة والجدارة".

وعلى مستوى الحقوق والواجبات العامة نصت المادة (٢١) "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الوطن أو المركز الاجتماعي".

ومع هذه المواد والقوانين الداعمة فقد أولت السلطنة اهتمام أكبر بتعزيز قدرات المرأة وتعزيز مشاركتها كونها نصف المجتمع وقوة داعمة للتنمية الوطنية، وتشارك المرأة العمانية في المجالس البرلمانية بالتعيين والانتخاب، واللجان الوطنية من خلال تأهيلها وتدريبها على آلية المشاركة في إعداد السياسات وتوعيتها بالتشريعات والقوانين الوطنية. ونشير هنا بإيجاز إلى أهم البرامج المقدمة من قبل الجهات والجمعيات واللجان الحقوقية والوطنية المعنية في مجال تمكين المرأة وتعزيز قدراتها كالآتي:

#### ■ مجال القيادة واتخاذ القرار

- تعزيز مهاراتها القيادية فتقوم بمساعدتها على المشاركة السياسية وذلك من خلال التعرف على دورها الانتخابي والمشاركة في الانتخابات، كما أنها تعقد دورات تدريبية تساعدها على الاتصال بالآخرين وتعزز مهارات التفاوض والحوار، وتكوين علاقات إيجابية مع المجتمع، ومناقشة القضايا الاجتماعية للوصول إلى حلول مناسبة، وتعزيز ثقافتها القانونية مما يساعدها على اتخاذ القرارات السليمة في حياتها وتعزيز مشاركتها على المستوى المحلي والدولي.
- عملت السلطنة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية على بناء قدرات العاملين في مجال العمل الاجتماعي من خلال إعداد مدرّبات ومنتقبات في مجال التمكين الاجتماعي والسياسي والقانوني للمرأة، وهؤلاء المدرّبات يعملن على نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول تمكين المرأة في مختلف الجوانب الاجتماعية والقانونية وأهمية المشاركة السياسية للمرأة وبناء قدرات جمعيات المرأة العمانية على دعم وتبني برامج التمكين.
- من أجل ضمان تحقيق نتائج أفضل للمرأة في انتخابات مجلس الشورى في دورتيه: السابعة (٢٠١١-٢٠١٥)، والثامنة (٢٠١٥-٢٠١٩)، فقد تم تهيئة وتجهيز مقار جمعيات المرأة العمانية ضمن إطار القوانين واللوائح المعمول ونصب خيام بمقار الجمعيات ذات المباني المستأجرة في الولايات التي بها مترشحات، والاستعانة ببعض مباني مراكز الوفاء الاجتماعي بالولايات التي لا يوجد بها جمعيات ذات مساحات كافية، كما تم توفير المعدات والأجهزة في المقرات.



- عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إعداد وطباعة دليل تدريبي حول إدارة العملية الانتخابية وتدريب المرشحات لعضوية المجلس في دورته الثامنة، وعددهن (٢٠) مترشحة خلال الفترة من ٦-١٠ سبتمبر ٢٠١٥، على كيفية إدارة الحملات الانتخابية، كما تم دعم المرشحات بالدعاية الإعلامية في الصحف المحلية، ونظمت وزارة الداخلية ندوات بعنوان: "ملتقى الشورى"، في جميع محافظات السلطنة. وتهدف هذه الملتقيات إلى توعية الناخبين بدور أعضاء مجلس الشورى، وأهمية المشاركة الانتخابية، وقامت ببثها كاملة في التلفزيون العماني.

#### ■ المجال القانوني

تعزيز ثقافتها القانونية مما يساعدها على اتخاذ القرارات السليمة، وتعريفها بالأنظمة والتشريعات والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السلطنة وصادقت عليها في مختلف المجالات ومن ضمنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إصدار عدد (٣) من المذكرات التوضيحية على مدى ثلاث سنوات متتالية (٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٤)، بالتعاون والتعاقد مع خبراء قانونيين محليين.

#### ■ مجال حقوق الإنسان

رفع مستوى الوعي الحقوقي من خلال توعيتها بحقوقها وواجباتها، وإعادة تأهيل المرأة وإدماجها في المجتمع. والمشاركة في تنفيذ برامج للفتيات والتساء كعقد الندوات وتنظيم الحملات التوعوية في مجال حقوق الإنسان.

#### ■ مجال الاتصال والإعلام

تعزيز قدراتها في الاتصال والإعلام عن طريق دعم وخلق مبادرات إعلامية تعمل لصالح المرأة عبر وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والسموعة وأشكال الاتصال كافة، وإبراز الصور الإيجابية لمشاركة المرأة ومساهمتها في تنمية مجتمعها، وتوطيد التعاون وتكوين شبكات تواصل مع المؤسسات الأخرى لتنمية البرامج والأنشطة.

#### - المؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية

تتلقى المرأة العمانية اهتمامًا بالغًا - كما ذكرنا سابقًا - من قبل جميع المؤسسات الحكومية الاجتماعية والتعليمية والثقافية والدينية والاقتصادية، ومن المجتمع الأهلي وجمعيات المرأة العمانية، والجمعيات الثقافية ومنها؛ جمعية الكتاب والأدباء، والنادي الثقافي.



وفي الجانب الصحي تتلقى المرأة العمانية عناية صحية متكاملة حيث وضعت لها سياسة وطنية واضحة كما جاءت في استراتيجية وزارة الصحة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى توسيع وتطوير خدمات الرعاية الصحية وتوفير الاحتياجات الصحية الخاصة بها، وتوفير بيئة صحية داعمة لها تقدم خدمات التوعية ما قبل الزواج ما يضمن عدم انتشار الأمراض الوراثية، وتقديم التوعية المتعلقة بالصحة الإنجابية التي كانت نتائجها إيجابية على دورة حياة المرأة منذ سن الطفولة إلى سن الزواج ما جعلها أكثر اهتماماً بالصحة العامة، بالإضافة إلى تحسن السلوك الإنجابي للأسرة العمانية بتحقيق المباحة بين الولادات مما ساهم في ثبات معدل الخصوبة و انخفاض الوفيات المتعلقة بالولادة.

وأما عن المشاركة الرياضية فقد برزت المرأة العمانية وأصبح لها حضور في المحافل الرياضية على المستوى الدولي والمحلي، وأنشئت دائرة الرياضة النسائية تختص بالرياضات النسائية وتدريبهن.

هذا بالإضافة إلى اهتمام السلطنة بتمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ووضعت لها محور خاص في استراتيجية العمل الاجتماعي- كما تم ذكره سابقاً-، كما كان لها دور واهتمام بمجالات الإعلام والفن والمسرح والتمثيل وقد حققت نجاحاً بارزاً فيه ومثلت مواقف شعبية وحضوراً فاعلاً على المستوى الخليجي والعربي، كما أن لها دور واضح في الدراسات الثقافية وتعزيز قيم الهوية والمواطنة لدى المجتمع.

وتدعم الحكومة المرأة العمانية ببرامج بناء قدراتها الاجتماعية والثقافية من خلال رفع مستوى وعيها في حل المشكلات الاجتماعية وطرق التعامل مع أفراد أسرتها، وتعزيز قدراتها في الاتصال والإعلام عن طريق دعم وإيجاد مبادرات إعلامية تعمل لصالح المرأة عبر وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وأشكال الاتصال كافة، وإبراز الصور الإيجابية لمشاركة المرأة ومساهمتها في تنمية مجتمعها، وتوطيد التعاون وتكوين شبكات تواصل مع المؤسسات الأخرى لتفعيل البرامج والأنشطة الممكنة لها.

وبالنسبة للجوانب الدينية تنظم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ممثلة بدائرة الإرشاد النسوي والجمعيات الأهلية والخيرية مجموعة من البرامج التوعوية والدينية التي تعزز ثقافتها الروحية، وتعزيز القيم الدينية، ومكانتها وحقوقها في المجتمع العماني.

- المبادرات التعاونية وحقوق الإنسان و / أو الحركات النسائية

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية وجمعيات المرأة العمانية والأهلية واللجان الوطنية واللجنة العمانية لحقوق الإنسان ولجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة برامج توعوية وتدريبية عن حقوق الإنسان والتعريف بالقوانين الوطنية - تم ذكره سابقاً وإيجاد مراكز ودوائر حماية وإرشاد وتقديم استشارات اجتماعية للمرأة العمانية.



## - البنى التحتية التكنولوجية

تتعامل المرأة مع جميع وسائل الاتصال والتقنية، وأثبتت الإحصاءات الوطنية بما حصلت عليه المرأة العمانية من إمكانات وتسهيلات في استخدام الشبكة الإلكترونية واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات فأوضح استطلاع قياس النفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات من قبل العمانيين (مايو/ ٢٠٢٠م) أن نسبة استخدام الإنترنت لدى الإناث أكثر من الذكور حيث بلغت ٩٧٪ مقارنة بـ ٩٤٪ للذكور، بينت النتائج أن المرأة العمانية تمتلك في المتوسط (٣) حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وتزيد نسب الثقة في وسائل التواصل الاجتماعي بين الإناث عن الذكور (٣٨٪ مقابل ٣٢٪)، وتزيد نسبة استخدام الإناث عن الذكور لأغلب وسائل التواصل الاجتماعي حيث تزيد نسبة استخدام الإناث عن الذكور في تطبيق "سناب شات" (بنسبة ٤١٪ للإناث مقابل ٢٢٪ للذكور) و"انستجرام" (٥٩٪ مقابل ٤٢٪) و"يوتيوب" (٧٦٪ مقابل ٦٦٪)، وتزيد نسبة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض تجارية بشكل ملحوظ بين الإناث عن الذكور في الشراء أو البحث عن السلع والخدمات (٤٠٪ مقابل ٢٣٪) أو في الترويج والبيع (٢٢٪ مقابل ١٧٪).

٢- ما هي الطرق التي تعزز بها الدولة وتدعم نشاط مشاركة الفتيات؟ يرجى تقديم أمثلة محددة وممارسات جيدة فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها الدولة، ولا سيما:

- معالجة الأعراف الاجتماعية التمييزية، التنميط من حيث النوع الاجتماعي والشعور بالخزي والعار عند مشاركة الفتيات في الأنشطة وأدوارهن الناشطة،

أسهمت القوانين الوطنية والمناهج الدراسية والتوعية المجتمعية في زيادة الوعي المجتمعي بتعزيز قيم المواطنة والهوية العمانية والتوعية بمنطلقات الدولة في رسم سياساتها والمبادئ الموجهة لها والقائمة على العدل والمساواة والتمكين لجميع المواطنين، والسعي نحو تخفيف الصورة النمطية لدى بعض الفئات في المجتمع.

- لضمان الحماية التي تراعي النوع الاجتماعي والعمر من الاعتداءات على الناشطات؛

إن حرية الرأي والتعبير مكفولة لجميع المواطنين حسب ما أوضحه النظام الأساسي للدولة في الباب الثالث الحقوق والواجبات فنصت المادة (٣٥) على أن " حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون". فتوجد مؤسسات لحماية المرأة ومنها دائرة الحماية الأسرية، ودائرة شؤون المرأة، وجمعيات المرأة العمانية، واللجنة العمانية لحقوق الإنسان.



- لتقييم ودعم تطوير قدرات الفتيات للمشاركة الكاملة والحررة في جميع مجالات صنع القرار العام

تسعى السلطنة إلى تعزيز مشاركة المرأة في جميع هياكلها الرسمية وغير الرسمية ومشاركتها في مجلس الوزراء ومجلس عمان واللجان الوطنية وفي جميع المناصب القيادية والوسطى والعليا ممثلة بجميع مؤسساتها العامة والخاصة والعمل على قدراتها القيادية ووضع خطط وبرامج وتدريبية وتأهيلية داعمة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وجميع الجهات، ويتم تقييم ذلك من خلال التقارير والإحصاءات الوطنية التي توضح تطور مؤشرات المرأة في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن وحدة تنفيذ متابعة رؤية عمان ٢٠٤٠ وضعت برامج تقييمية لجميع مؤشرات الاستراتيجية ومنها مؤشرات تقدم المرأة وتمكينها.

٣- ما هي القضايا والبرامج الخاصة، إن وجدت، التي تشجع فيها الدولة الفتيات والشابات؟ كيف يتم ضمان تنوع نشاط الفتيات وإدماجهن في جميع مبادرات نشاط حقوق الإنسان (على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين، والإعاقة، والبيئة، وقضايا مجتمع، إلخ. يرجى مشاركة الممارسات الإيجابية المحددة؟

إن المحرك الأساسي في المشاركة في القضايا والموضوعات هو رغبة المرأة وميولها وحسب مجالات اختصاصها واهتماماتها، لذلك تشارك المرأة في مبادرات اجتماعية خاصة بالأسرة والمجتمع والتمكين الاقتصادي. ومن أهم المبادرات - كما ذكرنا سلفاً - مشاركتها في جمعيات مهنية وتخصصية بموضوعات بيئية، تاريخية، ثقافية، اقتصادية، ومنتديات ريادة الأعمال، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها: جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعيات الأهلية، وجمعيات المرأة العمانية التي تضمنت مبادرات في:

- إبراز قضايا المرأة والأسرة والطفل ذات الأولوية وتنفيذ العديد من البرامج التوعوية والتأهيلية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية بما يساهم في الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة والأسرة العمانية.
- برامج المرأة من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الابتكار والقيادة المؤسسية.
- العولمة وتأثيرها على المجتمع.
- البيئة والمناخ والاحتباس الحراري.
- الصحة والرياضة.
- التمكين السياسي والثقافي.
- تقديم العون والمساعدة لأفراد المجتمع.





- المشاركة في البرامج والمشروعات المدرة للدخل.
- تمكين المرأة في مختلف المجالات وتنمية قدراتها.
- تدريب الفتيات على الصناعات الحرفية اليدوية البسيطة.
- إقامة المعارض وإيجاد المنافذ التسويقية لمنتجات الأسر المنتجة.
- تقديم البرامج الخاصة بالطفل وحمايته.
- تقديم الدراسات الثقافية والاقتصادية.
- ريادة الأعمال.

٤- كيف يقوم أصحاب المصلحة الآخرون بتعزيز مشاركة الفتيات والشابات ونشاطهن في السياق الوطني؟ يرجى وصف أصحاب المصلحة الناشطين في هذا المجال وما هو الدور الذي يلعبونه؟  
 كما ذكرنا سلفاً فإن جميع القطاعات ومنها القطاع الخاص والقطاع المدني والجمعيات الأهلية تسهم بشكل كبير في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية، وأعدت لها خطط وبرامج للارتقاء بمستواها العلمي والعملية وتعزيز قدراتها الذاتية.

٥- ما هي الإنجازات التي تحققت على المستوى الوطني في تنفيذ القوانين والسياسات والخطط و / أو البرامج والممارسات ذات الصلة بتعزيز نشاط مشاركة الفتيات والشابات؟ يرجى تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة وأي مبادرات ابتكارية تم اتخاذها والدروس المستفادة؟

تشير تقارير التنمية البشرية الدولية إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات في سوق العمل في عدد من البلدان العربية ومن بينها سلطنة عمان، إذ تعد السلطنة في مقدمة الدول في دليل مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس حيث بلغت قيمة المؤشر (٠,٩٤٣)، حسب تقرير التنمية البشرية الصادر من منظمة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩م، فضلاً عن تقدمها عن سائر دول الخليج في توظيف المرأة بمختلف أجهزتها الرسمية منذ فجر النهضة، فسجلت حضورها في الإعلام، والثقافة، والتعليم، والصحة، والأجهزة القضائية، والأجهزة العسكرية، وفي إدارة المؤسسات الأهلية، وإدارة الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركتها بشكل فاعل في القطاع الخاص، كما برز دورها بشكل واضح في تقلدها مناصب قيادية لمؤسسات مهنية وتعليمية كرئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية سابقاً، وتقلدها وزيرة للاتصالات والتقنية سابقاً، ووزيرة للتعليم العالي، ووزيرة للتربية والتعليم، ووزيرة للتنمية الاجتماعية، وبالإضافة إلى عضويتها في مجلس الدولة، و بالتالي مساهمتها في صناعة القرار والمشاركة في رسم السياسات والخطط الوطنية.



تمثل المرأة العمانية نسبة (٤١%) من وظائف القطاع الحكومي، و (٣٦%) في القطاع الخاص، وتمثل نسبة مشاركة المرأة في الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار (٣١%)، وتشغل المرأة حالياً نسبة (٢٣,٦%) لعام ٢٠١٩ من العاملين في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية .

بلغت نسبة الإناث في برامج التعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ (٧١,٢%) من إجمالي الدارسين في الجامعات الحكومية والخاصة .

ارتفعت بصورة مطردة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل منذ تأسيس لجان صاحبات الأعمال في السلطنة، ليصل عدد المسجلات في غرف التجارة والصناعة إلى نحو (٧٩٩٩٣) سيدة يعملن في السوق المحلية والعالمية، لعام ٢٠١٩م.

ثالثاً. التحديات والحواجز الهيكلية:

١- ما نوع الحواجز الخاصة بالجنس والعمر التي تؤثر على نشاط مشاركة الفتيات والشابات في سياقك الوطني؟ يرجى الإشارة إلى أمثلة ملموسة للعوامل المباشرة وغير المباشرة وكذلك الرسمية وغير الرسمية التي تشكل تهديدات ومخاطر للفتيات والشابات المنخرطات في الفضاء العام (يمكن أن تشمل الأمثلة على ذلك التمييز القائم على الجنس والعمر، والقيود المفروضة على حرية التعبير، والكلام، التجمع والحرية، إلخ. القيود القانونية على القدرة على تقديم الموافقة القانونية، والسن القانوني للزواج، وما إلى ذلك).

يؤكد النظام الأساسي للدولة (مذكورة سابقاً) بأن الحقوق والواجبات مكفولة لجميع المواطنين ذكوراً وإناثاً، وجميع القوانين والتشريعات أنصفت المرأة بل أعطت لها امتيازات أكثر من الرجل كقانون العمل والخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي وغيرها، كما حدد قانون الأحوال الشخصية السن القانوني للزواج في المادة (٧) بإتمام سن الثامنة عشر من العمر

٢- ما هي مجموعات الفتيات والشابات الأكثر تضرراً من هذه الحواجز ولماذا؟

الأنظمة والقوانين تحفظ أوضاع الجميع دون استثناء.

٣- هل توجد أي قوانين وسياسات وممارسات محددة تضع عقبات أمام مشاركة الفتيات والشابات أو نشاطهن أو العمل الجماعي؟ إذا اجبت بنعم، من فضلك وضح

لا توجد



٤- ما هي التهديدات التي تواجهها الفتيات والناشطات في بلدك أو منطقتك فيما يتعلق بعملهن كناشطات؟ على وجه الخصوص، من حيث - يتم مقاضاتهم ومعاقبتهم على نشاطهم تسعى السلطنة إلى دعم وتيسير مشاركة المرأة في هذا الجانب من حيث أن حرية الرأي مكفولة للجميع.

- مواجهة التهيب والمضايقات والهجمات (المباشرة أو غير المباشرة عبر الإنترنت أو دون اتصال بالإنترنت، سواء كانت جنسية أو جسدية.

وضعت السلطنة عدد من القوانين والتشريعات في مجال تقنية المعلومات لحماية كل فرد بالمجتمع مع إيجاد اليات وطنية للتبليغ في حالة وقوع اية مضايقات او إساءة. بالإضافة إلى تنفيذ البرامج التوعوية وبث رسائل قصيرة للتوعية تستهدف الشباب والشابات في كافة المراحل العمرية لتوعيتهم من مخاطر الابتزاز الالكتروني وآليات التعامل في حالة التعرض لمثل الجرائم.

- الافتقار إلى الوصول إلى العدالة والتعويضات عن انتهاكات حقوقهن

حددت الدولة عدد من القنوات يمكن للمرأة الوصول إليها في حال انتهاك أي حق.

٢- ما هي الاهتمامات الخاصة التي قد تنشأ فيما يتعلق بوصول الفتيات والشابات إلى التكنولوجيا وغيرها من البنى التحتية؟ كيف تؤثر الفجوة الرقمية على نشاط الفتيات؟  
 بناءً على الإشارة السابقة بأن المرأة حسب المؤشرات أكثر من الرجل نفاذاً إلى التقنية والاتصالات حسب ما أوضحتها التقارير الوطنية الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات-ذكر سابقاً.- ومن حيث التعليم في المجال التقني بلغت نسبة الخريجات من كليات التقنية مقارنة بالذكور ٥٢ ٪، ونسبة الخريجات في الكليات المهنية والكلية المهنية للعلوم البحرية ٤٧,٦ ٪ للعام الدراسي (٢٠١٩/٢٠١٨)

٣- ما هي التحديات، في السياق الوطني، في الاعتراف بالفتيات وحمايتهن كمدافعات عن حقوق الإنسان؟ ما هي الاتجاهات السلبية التي تقوض قدراتهن ومصالحهن على مستوى الأسرة والمجتمع والدولة؟

تم الإشارة سابقاً والتأكيد بأن القوانين بالسلطنة كفلت للمرأة حرية الرأي والتعبير كما جاء في النظام الأساسي للدولة.



٧- ما هي التحديات الرئيسية في ضمان ما يلي؟

- مساحة آمنة للمشاركة.

حرية الرأي والممارسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مكفولة ومتاحة للجميع حسب ما نص عليه النظام الأساسي للدولة والقوانين الوطنية.

- إدراج مجموعات متنوعة من الفتيات والشابات من المجتمعات المهمشة

أن سياسات الحماية الاجتماعية بالسلطنة موجهة لجميع المواطنين والفئات وقائمة على مبادئ التمكين والمساواة وتحقيق العدالة.

- الوصول إلى الموارد والبنى التحتية والشبكات والمنصات

تسعى السلطنة ممثلة بكافة الجهات التنموية إلى وضع الموارد والبنى التحتية والشبكات والمنصات متاحة للجميع واستطاعت المرأة العمانية استثمارها في مجالات التجارة الإلكترونية والتسويق لمنتجاتها، وإبراز مبادراتها الاجتماعية والثقافية والتطوعية من خلالها، ومن حيث مجالات التعليم التقني والاتصالات فقد نافست الرجل وأحرزت مراتب متقدمة فيها.

- برامج تعاونية مع مختلف أصحاب المصلحة

لا توجد تحديات وجميع السبل والقوانين داعمة لتحقيق برامج تعاونية في مجالات الاستثمار والتعليم والتطوع والمجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

رابعاً. قضايا طارئة

١- هل هناك قضايا ناشئة جديدة تتعلق بإشراك الفتيات والشابات في المجتمع، على الصعيدين الوطني والدولي؟ إذا اجبت بنعم، من فضلك وضع.

لا يوجد قضايا محددة وإنما وفق متطلبات الشباب لتناول المواضيع.

٢- ما هي آثار التطورات الرقمية والتحولت الرئيسية في النشاط الرقمي على مشاركة الفتيات والشابات؟

توجد آثار إيجابية واضحة إذ استطاعت المرأة العمانية استثمارها في مجالات التجارة الإلكترونية والتسويق لمنتجاتها المنزلية، وإبراز مبادراتها الاجتماعية والثقافية والتطوعية من خلالها، ومن حيث مجالات التعليم التقني والاتصالات فقد نافست الرجل وأحرزت مراتب متقدمة فيها.



### ٣- ما هي تأثيرات جائحة COVID-19 على مشاركة الفتيات والشابات في النشاط؟

توجد تأثيرات إيجابية في تعزيز مهارات العمل عن بعد، وعمل مبادرات ومحاضرات ودورات تدريبية افتراضية، والاستفادة من البرامج والتأهيل والدورات الافتراضية. كما عززت لديها مهارات تقنية متنوعة، وإبراز منتجاتها المنزلية عبر استخدامها لجميع وسائل التواصل الاجتماعية المتاحة الذي أدى إلى نمو دخلها.

### ٤- يرجى تقديم معلومات عن التطورات والشواغل الأخيرة الأخرى فيما يتعلق بالفتيات وحركات الشابات

تم ذكره سابقاً.

### خامساً. التوصيات / الطريق إلى الأمام

١- ما هي التدابير الملموسة التي ينبغي للدول أن تعتمد عليها وتنفذها لضمان مشاركة الفتيات والشابات بشكل هادف، والنشاط والعمل الجماعي على جميع المستويات؟  
كما ذكرنا سابقاً السلطنة وضعت القوانين والسياسات والاستراتيجيات والخطط الداعمة لمشاركة المرأة في جميع المجالات.

٢- ما هي التدابير الملموسة التي ينبغي للدول أن تعتمد عليها للتصدي للتمييز المنهجي القائم على السن على أساس الجنس والتحديات التي تؤثر على مشاركة الفتيات والشابات في الحياة السياسية والعامة؟  
من خلال تجربة السلطنة ووفقاً لما طرح سابقاً من تشريعات وقوانين وأنظمة، فإنه لا يوجد في السلطنة تمييز منهجي قائم، بل يوجد تخطيط منهجي لدعم المرأة وتعزيز مشاركتها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات والهياكل الرسمية والأهلية -حسب ما تم ذكره سلفاً، ووفقاً للمؤشرات المطروحة.

٣- ما هي التدابير الملموسة التي ينبغي للدول أن تتخذها لتحسين التضامن والدعم والتعاون من أجل خلق بيئة آمنة ومواتية للفتيات وأنشطة مشاركة الشابات؟

أحرزت السلطنة مراتب متقدمة في مجال تمكين المرأة، وما زالت السلطنة مستمرة في ذلك محققة أفضل التدابير والسياسات في مجال تمكينها وتحسين قدراتها والارتقاء بها في أعلى المناصب القيادية والمشاركة بفاعلية في اتخاذ القرار ورسم السياسات والخطط الوطنية.

